

سهير أبو عقصة داود*

الحركة الإسلامية في إسرائيل

عدة مواضيع يناقشها المقال^١. يستطيع المهتم بالحركة الإسلامية داخل ١٩٤٨ أن يجد الكثير من المعلومات المكررة حول إنشاء الحركة في السبعينات من القرن الماضي، ولكن قلماً يجد الباحث أو المهتم مقابلات مع قياديي الحركة واستطلاع آراء من خارج الحركة من فلسطينيي الداخل حول نهج الحركة، وموضوعة الحركة كجزء من المجتمع الفلسطيني داخل إسرائيل، أو ضمن السياق الوطني السياسي الفلسطيني وتطورات المنطقة التي تنعكس بشدة على أعضاء الحركة.

وقد حظي الجناح الشمالي منذ انشقاق الحركة عام ١٩٩٦ باهتمام واسع من الإعلام والأكاديميا والمؤسسة الأمنية. وانتقد مؤسس الحركة الشيخ درويش، ورئيس الجناح الجنوبي بعد الانقسام، تركيز الإعلام الكثيف على نشاطات الجناح الشمالي، وكان يوجه نقده إلى الإعلام الإسرائيلي

يحتل الصدام بين حركات الإسلام السياسي والدول التي تتواجد فيها في عدة دول في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أهمية متجددة، خاصة بعد ما سمي بـ «الربيع العربي» الذي أفرز إلى السطح حركات إسلامية كانت قد قمعت على يد الأنظمة الدكتاتورية المختلفة في المنطقة، ويأتي هذا المقال لإلقاء الضوء على الإسلام السياسي في إسرائيل، ومن ناحية أخرى على خصوصية هذا العمل في الدولة العبرية.

سوف أناقش نشوء الحركة وتطورها وانقسامها ونهجها في عدة سياقات، وأعرض الفروق والأمور المشتركة بين جناحي الحركة: الشمالي والجنوبي، معتمدة على مقابلات مع عدد من قياديي الحركة ومن قياديي التيارات الأخرى، ومع عدد من الفلسطينيين، لاستطلاع آرائهم حول

* محاضرة في العلوم السياسية جامعة كوستال في الولايات المتحدة.

والعربي خارج الدولة خاصة «الجزيرة» والقناة الإسرائيلية الرسمية، مصرحا في إحدى المقابلات أن التغطية الإعلامية غير منصفة بحق الجناح الجنوبي، وأن «الجزيرة» تهرع لأي نشاط يقوم به صلاح، قائلًا إنه يعرف السبب ولكنه لن يصرح عنه.^٢ وعلى الأغلب يقصد علاقة صلاح القوية بقطر وحصوله على دعم منها.

ويتوجب دائما عند بحث أي موضوع أو تيار داخل المجتمع الفلسطيني في إسرائيل موضوعة هذا التيار ضمن إطار أشمل، وهو علاقة هذا المجتمع مع الدولة. هذه العلاقة التي تشهد توترا متصاعدا، في نظري، بالذات منذ حرب ٢٠٠٦ وفشل إسرائيل في أي من أهدافها ضد حزب الله. وفي تحليل للحقوقى رائف زريق حول الوضع الراهن في إسرائيل، ناقش زريق أن الليبرالية الاقتصادية التي ميزت الدولة عن الاشتراكية في سنواتها الأولى، والتي أفرزت فجوات كبيرة بين الطبقات ما زالت مستمرة، بينما الليبرالية السياسية التي وسعت هامش الحريات في سنوات الثمانين تراجعت ومستمرة بالتراجع خاصة بعد الانتفاضة الثانية ٢٠٠٠ وبعد سيطرة اليمين على الحكم. لذلك، نجد أن الدولة تحوّلت اليوم من دور الدفاع إلى دور الهجوم في علاقتها مع المواطنين الفلسطينيين، مطالبة إياهم بالولاء للدولة والتماهي معها، ويرى زريق حظر الحركة الإسلامية (الجناح الشمالي) وإبعاد العديد من النواب العرب عن جلساتهم في الكنيست خير دليل على هذه السياسة.^٣

ففي ذكرى مرور عام على إخراج الحركة الإسلامية الجناح الشمالي في إسرائيل خارج القانون، قال نائب رئيس الحركة، الشيخ كمال خطيب، إن الحركة الإسلامية كانت وسيلة لخدمة المشروع الإسلامي، وأنهم في الحركة «حتما» سيجدون «ألف وسيلة» لخدمة هذا المشروع.^٤

وكانت السلطات الإسرائيلية قد أخرجت الحركة الإسلامية الجناح الشمالي عن القانون في تشرين الثاني ١٧، ٢٠١٥ وذلك استنادا لقانون «أنظمة الدفاع» من زمن الانتداب البريطاني عام ١٩٤٥ متهمه الحركة بالتحريض على العنف والإرهاب. ووقع وزير الأمن الإسرائيلي السابق، موشيه يعالون القرار، وتم بحسب القرار إغلاق كافة مؤسسات الحركة، وهي ١٧ مؤسسة تعمل معظمها في الأعمال الخيرية والدينية.^٥

بعد ذلك تم وضع رئيس الحركة الشيخ رائد صلاح في السجن ليقضي عقوبة تسعة أشهر في السجون الإسرائيلية بتهمة مهاجمة شرطي وخطبة ألقاها منذ عدة سنين.^٦ ورغم عدة عقود تعاملت فيها حكومات إسرائيل المتعاقبة مع الحركة بطرق مختلفة كالملاحقات والسجن والإقامة الجبرية

ومنع السفر والاعتقال الإداري والتفتيش في مكاتب الحركة ومصادرة محتويات وإغلاق مؤقت لصحف ومؤسسات، إلا أن إخراج الجناح الشمالي من الحركة، التي هي أحد المكونات السياسية الرئيسية للفلسطينيين داخل إسرائيل، يمثل تحولا جذريا في السياسة الإسرائيلية ليس فقط نحو الحركة الإسلامية بل نحو الفلسطينيين في إسرائيل منذ قيام الدولة عام ١٩٤٨.

وللحركة الإسلامية جناح «معتدل» ما زال فاعلا وممثلا في الكنيست الإسرائيلي هو الجناح الجنوبي.^٧ أما رئيس حزب التجمع الوطني الديمقراطي جمال زحالقة، فقد وصف الحالة الإسرائيلية، في توضيح حول استقالته الأخيرة من رئاسة الحزب كالتالي: «تعرض الأحزاب والحركات الوطنية في الداخل لحملة مطاردة وتحريض دموي غير مسبوق، وأشدها بشاعة حظر الحركة الإسلامية وسجن رئيسها، الشيخ رائد صلاح، و حملة الاعتقالات الجماعية لقيادات وكوادر التجمع الوطني الديمقراطي بعد منتصف الليل في أيلول الماضي. كل ذلك بهدف تجريد المواطنين العرب من مصادر قوتهم، من أحزابهم وحركاتهم الوطنية، وإعادة تشكيل الخريطة السياسية لفلسطيني الداخل بحيث تكون، في اعتقادها، أقل خطرا وإزعاجا لمشروعها الاستعماري العنصري».^٨

ويقدر داعمو الحركة الإسلامية بحوالي عشرين بالمائة من الفلسطينيين مواطني دولة إسرائيل. والفلسطينيون المسلمون الذين يشكلون أكثر من ثمانين بالمائة من المواطنين العرب داخل الدولة،^٩ خضعوا كغيرهم من المواطنين العرب إلى عصرنة متسارعة بسبب المتغيرات الجذرية والدراماتيكية التي أدت إلى التغير في بنية المجتمع الفلسطيني الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بعد ١٩٤٨، تمثل ذلك بزيادة نسبة التعليم بشكل ملفت، خروج المرأة إلى العمل، انخفاض نسبة الولادة، تحسن المعيشة ونمو طبقه وسطي، ورغم ذلك ظل الفلسطينيون يعيشون على هامش المجتمع الإسرائيلي اقتصاديا وسياسيا ويعيشون تناقضات في دولة تتناقض مع نفسها «كيهودية وديمقراطية» وتتكى على أكثر من جهاز قانوني: فحينما تتكى على أنظمة الدفاع (الطوارئ) من زمن الانتداب، وحينما على القانون الإسرائيلي وحينما على قانون الدفاع بتطبيق مختلف في المناطق الفلسطينية المحتلة، الأمر الذي يناقض جوهر الديمقراطية.

ومع هجمات ١١ أيلول وانعكاساتها على الشرق الأوسط وعالميا، يشعر قسم كبير من المسلمين في إسرائيل، كغيرهم خارجها، بأن هناك هجمة على الإسلام، فتعاضم لديهم

لم تكن للدولة العبرية سياسة شاملة متعاقبة في كيفية التعامل مع الفلسطينيين ١٩٤٨ أو سياسة رسمية في التعامل مع الحركة الإسلامية- الجناح الشمالي. وبهذا استعمل رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو أساليب جديدة لحل مشكلات قديمة لتثبيت سطوته واكتساب شعبية انتخابية مستغلا التألب العالمي ضد ظاهرة التطرف الإسلامي والإسلام الجهادي.

الفلسطينيين الذين بقوا في أرضهم بشكل عام. وقد استمرت الدولة اليهودية في استعمال قوانين الدفاع (الطوارئ) التي صدرت في عهد الانتداب البريطاني، ولم تقم إسرائيل بإلغائها رغم عدة محاولات ومطالبات بهذا الإجراء. وأنظمه الدفاع، في حينه، أعطت سلطة الانتداب صلاحيات غير محدودة تقريبا في التضييق على الحريات والملاحقات، وهذه الأنظمة نفسها هي التي استخدمت لفرض الحكم العسكري على الفلسطينيين الذين بقوا في الداخل بعد قيام الدولة، منهم من بقي في أرضه وحوالي ٢٠-٢٥٪ تحولوا إلى لاجئين داخليين، وحولوا بلمح البصر من أصحاب الأرض إلى أقلية عديدة واجتماعية كمواطنين في دولة معادية ذات أكثرية يهودية تحت حكم عسكري دام لحوالي عقدين من الزمن، لم تقم إسرائيل بإلغائه إلا بعد أن تأكدت أنها كسرت شوكة المواطنين الفلسطينيين، وأنهم لم يعودوا يشكلون خطرا عليها.^١

ويرتبط نشوء الحركة الإسلامية في إسرائيل بشكل وثيق بحرب الـ ١٩٦٧- واحتلال إسرائيل للمناطق الفلسطينية التي ظلت خارج احتلالها بعد عام ١٩٤٨ وهي الضفة الغربية، القدس الشرقية وقطاع غزة. أدى هذا الاحتلال بشكل مثير إلى نتيجة عكسية للفلسطينيين داخل إسرائيل الذين استطاعوا- للمرة الأولى منذ عزلهم عن بقية شعبهم الفلسطيني والشعب العربي بعد النكبة- أخيرا التواصل من جديد مع أبناء شعبهم في المناطق المحتلة بعد الحرب. ومؤسسو الحركة طلاب من منطقة المثلث المحاذي للضفة الغربية، والذين درسوا في جامعات ومراكز دينية في الضفة الغربية التي احتلتها إسرائيل في حرب ١٩٦٧. وأثر هذا التواصل والصحو الإسلامية في المنطقة على هؤلاء الطلاب بشكل عميق، فقاموا بعد عودتهم بإنشاء خلية سرية حملت اسم «أسرة الجهاد»، لكن الخلية كشفت وتم اعتقال عدد من أعضائها. بعد ثلاث سنين خرج مؤسس الحركة الشيخ عبدالله نمر درويش وهو يحمل خطابا معتدلا متصالحا مع الدولة ومؤسساتها وقوانينها، وخرج معه أيضا الشيخ رائد صلاح ابن مدينة أم الفحم أكبر تجمع إسلامي في إسرائيل،

شعور الاستياء من سياسات إسرائيل، وتزيد من اغترابهم، وبدون شك دفع ذلك الحركة الإسلامية، بالذات الجناح الشمالي، إلى تصعيد الخطاب الديني، أكثر مما هو قومي، والممارسات في مدينة القدس والأقصى خاصة التي سببت قلقا متزايدا ومطالبات من عدة جهات إسرائيلية بإخراج الحركة عن القانون.

لم تكن للدولة العبرية سياسة شاملة متعاقبة في كيفية التعامل مع الفلسطينيين ١٩٤٨ أو سياسة رسمية في التعامل مع الحركة الإسلامية- الجناح الشمالي. وبهذا استعمل رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو أساليب جديدة لحل مشكلات قديمة لتثبيت سطوته واكتساب شعبية انتخابية مستغلا التألب العالمي ضد ظاهرة التطرف الإسلامي والإسلام الجهادي. وقد برزت عدة حركات سياسية وطنية في الداخل ولكنها تلاشت بعد ملاحقة الدولة لها أو بسبب خلافات داخلية وتنظيمية وعجزها عن ضرب جذور لدى المواطنين الفلسطينيين، ولكن الأمر مختلف بالنسبة للحركة الإسلامية بشقيها، والتي لا شك أنبتت جذورا قوية ليس من السهل اقتلاعها. ويجدر هنا إعطاء لمحة تاريخية عن تأسيس الحركة وجذورها قبل التطرق إلى مواضيع المقال الأخرى.

نشوء الإسلام السياسي وتطوره في فلسطين

رأى البعض زيارة عبد الرحمن البنا، أخي المرشد المؤسس لجماعة الإخوان المسلمين إلى فلسطين في ثلاثينيات القرن الماضي خلال الثورة العربية ضد الانتداب البريطاني (١٩١٩-١٩٤٧) ومن ثم لقاء البنا بمفتي فلسطين الشيخ أمين الحسيني، بداية المشروع الإسلام السياسي لفلسطين. بعد عقد من الزمان افتتح أول فرع للإخوان والذي تحول بسرعة إلى ٢٥ فرعا ينتمي إليه أكثر من عشرين ألف عضو. لكن النكبة الفلسطينية عام ١٩٤٨ وترسيخ الدولة العبرية أدى إلى هدم هذا المشروع برمته كجزء من هدم جميع المؤسسات السياسية الفلسطينية. فبعد إقامة الدولة أغلقت جميع الفروع وقمعت الحركة في ظل حكم عسكري قمع

ويرتبط نشوء الحركة الإسلامية في إسرائيل بشكل وثيق بحرب الـ ١٩٦٧. واحتلال إسرائيل للمناطق الفلسطينية التي ظلت خارج احتلالها بعد عام ١٩٤٨ وهي الضفة الغربية، القدس الشرقية وقطاع غزة. أدى هذا الاحتلال بشكل مثير إلى نتيجة عكسية للفلسطينيين داخل إسرائيل الذين استطاعوا- للمرة الأولى منذ عزلهم عن بقية شعبهم الفلسطيني والشعب العربي بعد النكبة- أخيرا التواصل من جديد مع أبناء شعبهم في المناطق المحتلة بعد الحرب. ومؤسسو الحركة طلاب من منطقة المثلث المحاذي للضفة الغربية، والذين درسوا في جامعات ومراكز دينية في الضفة الغربية

لضرب الحزب الشيوعي اليساري في إسرائيل كما فعلت إسرائيل لاحقا في دعم تأسيس حماس للتصدي للحركات الفلسطينية اليسارية، كما قال النائب السابق عفو اغبارية وغيره من أعضاء الحزب.^{١١}

ومن المثير أن الحركة الإسلامية في إسرائيل لم تكن امتدادا للحركة التي نشأت أيام الانتداب وقمعت في حينه على يد الانتداب البريطاني وثم من قبل دولة إسرائيل، وإنما هي امتداد للإسلام السياسي في المنطقة خاصة في مصر. وفي مقابلة أجريتها مع النائب مسعود غنايم من الجناح الجنوبي حول هذا الموضوع قال غنايم إن «الحركة الإسلامية ليست امتدادا للإخوان في فلسطين. بل هي تأثرت من جماعة الإخوان المسلمين في مصر في أبياتها الفكرية والدينية».^{١٢}

ويتبين في نظرة على مسيرة الشيخ كمال خطيب نائب الشيخ رائد صلاح وأحد مؤسسي الحركة أنه تلقى تعليمه الثانوي في مدرسة مسيحية أهلية في الناصرة، وكانت عائلته تتبع الحزب الشيوعي الإسرائيلي والذي ينتقده الخطيب اليوم باستمرار. أما الشيخ صلاح فقد أتى من أسرة من أم الفحم وخدم أحد أشقائه في الشرطة الإسرائيلية. ولا شك أن تواصل الاثنين مع شخصيات دينية خلال تعليمهم في الضفة الغربية المحتلة، وكم الأحداث السياسية الكبيرة التي شهدتها المنطقة في السبعينات قد تركت لديهم أثرا عميقا وشكلت لديهم نواة المشروع الإسلامي في إسرائيل. ومن كبريات الأحداث التي تأثروا بها: الغزو السوفييتي لأفغانستان واتفاقات «السلام» المصرية مع إسرائيل والثورة الإيرانية ويوم الأرض في الداخل عام ١٩٧٦. والملفت أن تشكل الحركة وكتب انفتاحا إسرائيليا وسياسة أقل تشددا مع الفلسطينيين داخل إسرائيل وأواخر السبعينات خاصة بعد صدام يوم الأرض، حيث سمحت إسرائيل بعده بإقامة حركات وأحزاب سياسية عربية جديدة

وثاني أكبر المدن الفلسطينية بعد الناصرة في الداخل، والذي أصبح نائبا لدرويش في الحركة التي حملت في البداية اسم «الشباب المسلم»، ومن ثم اسم «الحركة الإسلامية».

وتختلف الحركة الإسلامية عن جميع الحركات والأحزاب التي نتجت سابقا في إسرائيل بأنها المنظمة الوحيدة من جهة كونها ذات مشروع إسلامي، وكانت جميع الحركات السابقة علمانية، ماركسية أو قومية عربية أو خليطا من الاثنين. ولكن التدين ليس بالضرورة العامل الوحيد أو الحقيقي وراء نشوء الإسلام السياسي في إسرائيل. وقد كتب العديد حول أسباب نشوء الحركة، فرأى البعض أنها جزء من نمو الإسلام السياسي في الشرق الأوسط بشكل عام والذي دعا إلى العودة إلى الجذور الإسلامية، وهو ليس ناتجا بالضرورة عن الصراع العربي الفلسطيني. ورأى البعض الآخر أنه نتيجة انهيار المشروع الناصري بعد حرب ١٩٦٧ وفشل القومية العربية في إيجاد حلول للقضية الفلسطينية. يعتبر المحلل الإسرائيلي رفائيل مثلا أن الإسلام السياسي في إسرائيل هو امتداد لصحوة إسلامية عالمية، وفي مكان آخر أنه رد فعل على التهميش السلطوي والعداء تجاه العرب في إسرائيل. بينما يرى بعضهم الآخر كتال نحما أن الحركة الإسلامية في إسرائيل- مثلها مثل حركات الإسلام السياسي المعاصر- ناتجة عن عوامل اقتصادية أيضا وفجوات اجتماعية وعدم الثقة بالمؤسسات وأجهزه الحكم.

أما سماح إسرائيل لبعض المسلمين بزيارة السعودية نهاية السبعينات والحج إلى الأماكن المقدسة فقد كان له تأثير عميق على تسارع المد الإسلامي في الداخل. ويعتبر العديد، خاصة من مؤيدي وأعضاء الحزب الشيوعي الإسرائيلي- كما صرحوا في مقابلات معهم- أن سماح إسرائيل بهذه الزيارات لم يكن بريئا، وأن الدولة كانت وراء المشروع الإسلامي

أما سماح إسرائيل لبعض المسلمين بزيارة السعودية نهاية السبعينات
والحج إلى الأماكن المقدسة فقد كان له تأثير عميق على تسارع المد الإسلامي
في الداخل. ويعتبر العديد، خاصة من مؤيدي وأعضاء الحزب الشيوعي
الإسرائيلي- كما صرحوا في مقابلات معهم- أن سماح إسرائيل بهذه الزيارات
لم يكن بريئاً، وأن الدولة كانت وراء المشروع الإسلامي لضرب الحزب الشيوعي
اليساري في إسرائيل

وتركز الحركة على العديد من الفعاليات الاجتماعية التربوية الدينية، كرياض الأطفال ومراكز لتعليم الأطفال في المساجد وتفعيل دور المرأة والأعمال الخيرية والدينية، يوازها بالمقابل تحرك سياسي قومي لبناء استراتيجية متكاملة للحركة التي تهدف إلى إرساء مشروع إسلامي اجتماعي دعوي سياسي متكامل. ومن خلال هذه الفعاليات تم جذب الكثير من أبناء الأقلية الفلسطينية التي تعيش في ظل تهيمش وتمييز مؤسساتي ممنهج، وشعور بالاعترا ب وعدم الانتماء ليس فقط تجاه الدولة بل تجاه الأحزاب العربية العلمانية التي لا تتصل بثقافتها، وبالذات الحزب الشيوعي الإسرائيلي. وجه الحزب الشيوعي إلى الحركة الكثير من الاتهامات كالرجعية في قضايا المرأة، وجاء رد الحركة سريعا بتفعيل دور المرأة في معظم مشاريع الحركة الاجتماعية- الدينية- والسياسية. بل ودفعت الحركة بعدة نساء إلى الواجهة السياسية المحلية، ورغم أنها لم تدفع المرأة إلى مراكز في قيادة الحركة نفسها، إلا أنها لا شك خلقت جيلا جديدا من النساء المسلمات الفاعلات لأول مرة في حياتهن في مجالات عدة، وأعطت لهن فرصا جديدة والكثير من الثقة. ويظل السؤال المطروح: هل تفعيل المرأة كاف أم أنه ليس إلا قوقعة تعمل فيها المرأة في فعاليات للنساء، ويعتقد البعض أنها في أغلب الأحيان جاءت لغرس الأفكار المحافظة ومهاجمة الأفكار والتيارات العلمانية والنسوية وجمعياتها. وقامت الحركة في أم الفحم ببناء مدرسة «خديجة» للبنات تحت زريعة أن هنالك أهلا لا يسمحون بالاختلاط، وكون الحركة تشجع تعليم البنات.^{١٤}

لم تتركز استراتيجية الحركة فقط في العمل داخل حدود الدولة، وإنما تواصلت مع فلسطيني الأراضي المحتلة عام ٦٧، عبر إقامة «لجنة الإغاثة الإسلامية» والتي تركزت في دعم الأمل والأيتام ضحايا الانتفاضة، كما تواصلت الحركة مع بعض الدول العربية.

عام ١٩٩٦، وبعد خلافات حادة داخل الحركة حول

إلى جانب الحزب الشيوعي الإسرائيلي الذي كان الحزب الوحيد الذي سمحت له الدولة بالنشاط القانوني، وكان لعدة عقود الحزب غير الصهيوني الوحيد المهيمن في الساحة الفلسطينية في الداخل، والمتنافس للفلسطينيين الذين رفضوا الانخراط في الأحزاب الصهيونية.

نبتت الحركة العنف بعد أن اعترفت بإسرائيل وقبلت بالعمل ضمن شروط القانون وديمقراطية إسرائيل وبمكانة الفلسطينيين كأقلية في دولة ذات هيمنة يهودية، وبالمقابل استغلت الأدوات والحقوق الممنوحة لها من قبل الدولة كحقوق المواطن في الترشح والانتخاب والإقامة الدائمة والميزانيات، وأن كانت محدودة، لخدمة المشروع الإسلامي الجديد . وبحسب الباحث أسعد غانم فإن الحركة منذ البداية تبنت أربع هويات: إسلامية، عربية، فلسطينية وإسرائيلية وهي تنادي بالمساواة^{١٥} وناقش نديم روحانا أنه رغم الاختلافات بين التيارات المختلفة داخل الحركة الإسلامية لكنها جميعا تؤيد قيام دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل بما يعني أنها تقبل بوجود دولة إسرائيل. ومن ناحية أخرى رفضت الحركة الايديولوجيات الغربية والعلمانية خاصة الاشتراكية والشيوعية، ولاحقا الحركات النسوية، ما أدى إلى مهاجمتها بقوه من قبل الحزب الشيوعي الإسرائيلي الذي رأى بها خطرا على مكانته وشعبيته.

بعد تأسيسها، تنافست الحركة لأول مرة في الانتخابات البلدية عام ١٩٨٣، ولكن النجاح المدوي حدث في الانتخابات التالية عام ١٩٨٩ عندما اكتسحت الحركة مدينة أم الفحم بقيادة الشيخ رائد صلاح الذي حصل على ٧٦٪ من أصوات الناخبين ضد رئيس البلدية السابق هاشم محاميد - العضو في الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (الحزب الشيوعي)، ومثل انتصاره الملقب بـ«الثورة الخضراء» ضربة موجعة للحزب الشيوعي الإسرائيلي وللبرنامج العلماني الذي هيمن على المجتمع الفلسطيني في الداخل منذ قيام إسرائيل، وأدى بالمقابل إلى تصاعد نجم التيار الإسلامي والتفاف الكثيرين حوله.

عام ١٩٩٦، وبعد خلافات حادة داخل الحركة حول اتفاقات أوسلو وموضوع دخول الحركة للكنيسة، انقسمت الحركة إلى شقين أو جناحين. الجناح الجنوبي بقيادة درويش واعتبر «معتدلاً» والجناح الشمالي بقيادة صلاح اعتبر «متطرفاً» أو «راديكالياً». الصقت هذه التسميات من قبل الصحافة وسرعان ما استعملت من قبل الباحثين والمهتمين والعاديين وحتى من قبل بعض الأعضاء في الحركة نفسها للتمييز بين الجناحين، أما شمالي وجنوبي فيرجع إلى جغرافيا بلدات القائدين في منطقة المثلث.

عن ترميمه بحسب اتفاقية السلام الإسرائيلية الأردنية من عام ١٩٩٥. ١٥

الحركة والدولة — بين القبول والصدام

رغم الملاحظات، تلتزم الحركة الإسلامية بشقيها بمبدأ الحفاظ على القانون والعمل في إطاره، وتشدد على أن الحركة لها خصوصيتها وتعمل في ظروف خاصة معقدة تختلف عن حركات إسلامية في بلدان أخرى. يقول النائب غنائم: «نحن حركة برلمانية قبلنا بالواقع الإسرائيلي وخطابنا لا يشبه الخطاب الأفغاني، ولهذا دخلنا الكنيسة عام ١٩٩٦ لنلعب اللعبة البرلمانية، ونقوم بخدمة أهلنا. لم نتوقع في فقه متشدد يرى بالمجتمع الإسرائيلي مجتمعا كافرا وجاهليا». واضاف غنائم أن خطاب الحركة لا يشبه خطاب حماس لأنه يعمل في ظروف مختلفة، وشدد على أن الجناح الجنوبي ملتزم بالديمقراطية وحرية الانسان واحترام رأي الأغلبية داخل الحركة وخارجها، في لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية مثلا، وأكد على أن هذه التصريحات ليست للدعاية بل هي من صلب نهج الحركة.

أما الشيخ درويش فقد رأى في تجربة الإسلام السياسي في تركيا قدوة ومثالا على البراغماتية السياسية، فورا أردغان تجد صورة أتاتورك العلماني، ويسأل درويش: ما الفائدة من إزالة صورة أتاتورك؟ وهو يعتقد أن أردغان حقق الكثير، فالجوامع في تزايد والمرأة تذهب إلى محاضراتها محجبة بدون أن يزعجها أحد والمدارس الدينية تتزايد والاقتصاد يزدهر.^{١٦}

حتى في الجناح الشمالي المحظور منذ أكثر من عام، ظل قياديو الحركة المحظورة يؤكدون على التزامهم بقوانين الدولة. فقد صرح الشيخ كمال خطيب، نائب الشيخ صلاح أن نهج الحركة الوحيد هو: «العمل السياسي والاجتماعي والدعوي» قبل إخراج الحركة عن القانون وبعدها، واستنكر

اتفاقات أوسلو وموضوع دخول الحركة للكنيسة، انقسمت الحركة إلى شقين أو جناحين. الجناح الجنوبي بقيادة درويش واعتبر «معتدلاً» والجناح الشمالي بقيادة صلاح اعتبر «متطرفاً» أو «راديكالياً». الصقت هذه التسميات من قبل الباحثين والمهتمين والعاديين وحتى من قبل بعض الأعضاء في الحركة نفسها للتمييز بين الجناحين، أما شمالي وجنوبي فيرجع إلى جغرافيا بلدات القائدين في منطقة المثلث.

أدت العلاقات التي توطدت مع حركة حماس بعد قيامها ١٩٨٧ ودولة قطر إلى اتهام إسرائيل للحركة بالتعامل مع الإرهاب، واعتبرت تواصلها مع حركة حماس عملا معاديا وخارجا عن القانون. وأناقش في هذه النقطة بالذات أن الجناح الشمالي بالذات الذي وطد علاقاته مع قطر وكثف تواصله مع الحركات الإسلامية في المناطق المحتلة خاصة حماس، كان يسعى لأن يؤسس نفسه كمشروع يتجاوز الحدود الجغرافية للفلسطينيين داخل الدولة العبرية، ويسعى لدور اقليمي إسلامي فاعل يؤسلم القضية الفلسطينية ويتجاوز قضية الفلسطينيين السياسية والقومية في الداخل، بعكس الجناح الجنوبي الذي رغم خطابه الديني، إلا أن خطابه القومي السياسي ظل واضحا.

وكان صلاح قد تحول في السنوات الأخيرة إلى ما يبدو الشخصية الأولى والأبرز في الدفاع المستميت عن المسجد الأقصى. فإلى جانب مهرجان «الأقصى في خطر» السنوي الذي نظمه وحضره الآلاف، نظم حملات عديدة نقل فيها عشرات المتطوعين والمتطوعات «المرابطين والمرابطات» إلى مدينة القدس لترميم مبان قديمة تحيط المسجد الأقصى، وكثيراً ما اشتبك المتطوعون مع قوات الأمن الإسرائيلي.

وبينما وجد صلاح التفافا كبيرا حوله، كان له خصوم ممن لم يحبذوا نشاطه، كالدولة الأردنية التي هي الجهة الرسمية التي تدفع معاشات موظفي الأقصى والمسئولة

أما الشيخ درويش فقد رأى في تجربة الإسلام السياسي في تركيا قدوة ومثالا على البراغماتية السياسية. فوراء أردغان تجد صورة أتاتورك العلماني، ويسأل درويش: ما الفائدة من إزالة صورة أتاتورك؟ وهو يعتقد أن أردغان حقق الكثير، فالجوامع في تزايد والمرأة تذهب إلى محاضراتها محجة بدون أن يزعجها أحد والمدارس الدينية تتزايد والاقتصاد يزدهر.

للسلام والمساواة/ الحزب الشيوعي، عفو اغبارية ميز اغبارية بين الجناحين معتبرا الجناح الجنوبي جناحا معتدلا بينما الجناح الشمالي «يقوم» بأعمال تحريضية داخل أم الفحم، متهما إياه بمهاجمة مقر الحزب الشيوعي، حيث يعمل ناشطون ونشيطات جنبا إلى جنب، وأنه وراء فرض الحجاب على نساء الحركة والضغط على الأهالي بهذا الموضوع حتى أن معظم نساء أم الفحم اليوم يرتدين الحجاب. ومن الجدير أن اغبارية كصلاح هو ابن مدينة أم الفحم أيضا.

نظرة مستقبلية

رغم محاولات وصم الحركة بالإرهاب إلا أن الدولة لم تستطع إثبات أي تهمة جدية من هذا القبيل على الشيخ صلاح، وقد تم مؤخرا الإفراج عنه بعد عقوبة السجن، لكن يبدو أن هنالك محاولات جديدة لتوجيه ملف تهم جديد ضده يزجه في السجن مرة أخرى، ما يركز على أهمية هذا الفرد في الحركة ويثير الأسئلة حول مستقبل الحركة في غيابه.

وفي مقابلة لي مع الشيخ كمال خطيب الذي اعتبر القرار «ظالما وجارفا» وأنه جاء صادما للمئات ولعائلاتهم قال: «ولأن القرار ينص على عدم السماح بإقامة أي مؤسسة جديدة يمكن أن تخدم أهداف هذه الحركة الإسلامية فإن مجالات العمل وخدمة أهلنا انحسرت كثيرا وانحصرت في العمل العام الفردي والمبادرات الشخصية» ومن وفق ومن لم يوفق بقي بلا عمل.^{١٨}

وتقول ناشطة الحركة المحظورة عائشة حجار: «في أعقاب قرار الحظر، أنا شخصيا أشعر أنني فقدت بيتي وأن المستقبل مجهول ولا يمكن توقعه، لا سيما في ناحيتين أساسيتين: الأولى اقتصادية، حيث فقد العديد من الأعضاء الذين عملوا في مؤسسات الحركة وعوائلهم مصدر رزقهم، والثانية سياسية حيث أن العديد من الشبان فقدوا الإطارات الذين ينتمون اليه، وبالنسبة لنساء الحركة المتعلقات اللواتي فقدن عملهن الاجتماعي كان هذا القرار مدمرا.»^{١٩} وعلق

زج اسم الحركة في تحقيقات الشرطة مؤخرا في خلية تحريضية قائلا إن الدولة تستمر في استهداف المشروع الإسلامي والفلسطينيين عموما.^{١٧} وقد يدل هذا الالتزام على نظرة واقعية براغماتية للحفاظ على سلامة أعضاء الحركة والناشطين والمشروع الإسلامي أكثر مما هو موقف مبدئي من الدولة نفسها.

وأكد الشيخ كمال خطيب في مقابلي معه أن الحركة تتبنى الوسطية قائلا: «كنا دائما في الداخل الفلسطيني نعتبر أنفسنا وما زلنا ضمن المدرسة الوسطية. وعليه فكنا ولا زلنا نرفض الفكر والفتاوى التي تصدر عنهم بعيدون عن واقع وخصوصية ظرفنا في الداخل الفلسطيني.» وأضاف: «في القضايا العامة فإن مجامع فقهية إسلامية كمجلس الإفتاء الأوروبي كانت له بصمة علينا لتشابه الظروف الاقتصادية هناك مع ظرفنا في الداخل، وأما في القضايا الخاصة فإن فتاوى مجلس الإفتاء في مدينة الناصرة هي الأكثر اعتبارا بالنسبة لنا، خاصة وأنه ينسق مع مجلس الإفتاء التابع لدائرة الأوقاف الإسلامية في القدس الشريف.»

ولكن هذه الوسطية لا تبدو كذلك في العديد من المواقف المتشددة خاصة للشيخ خطيب نفسه الذي تعرض للنقد الشديد أكثر من مرة بسبب تصريحات رُفضت من قبل مجموع الأحزاب العربية والناشطين السياسيين، كتصريحه مثلا أن القدس ليست فقط عاصمة فلسطين بل هي عاصمة الخلافة الإسلامية. وفي مقال له يحمل عنوان «اتقوا عليكم» هاجم الشيخ خطيب المثليين وتمنى لهم الأمراض، ما دعا منظمات حقوقية للرد عليه بقوة. ومن الجدير بالذكر أنه في مقابلي مع الشيخ كان اختياره للكلمات دقيقا جدا واستعمال عنوان كهذا من قبل شيخ قيادي إن دل فلربما يدل على أنه أراد إرسال رسالة قوية ليست فقط ضد المثليين وإنما لمعارضة الثقافة والمجتمع الغربي العلماني وقيمه وكل من يؤيده، بشكل لا يوجد للوسطية فيه مكان.

وفي مقابلة أجريتها مع النائب السابق للجبهة الديمقراطية

أحد نشطاء الحركة المحظورة -رفض ذكر اسمه- قائلا إن الحركة الآن في صدد مراجعة النفس وأن الشيخ صلاح قد «انتهى».

ولم يقتصر رفض حظر الجناح الشمالي للحركة الإسلامية، على الأحزاب العربية جميعها بدون استثناء، التي عبرت عن قلقها من أن أحزابا أو حركات أخرى قد تلقى المصير نفسه، بل إن العديد من الصحف الإسرائيلية والكتاب وحتى أطرافا من أذرع الأمن حذروا ننتياهو من خطوة كهذه، ومن أنها قد تدفع أعضاء الحركة إلى العمل السري والعنف. وفي سؤال وجه إلى بعض الفلسطينيين حول امكانية توجه أعضاء الحركة إلى العنف نفى المحامي ربيع جهشان هذه الامكانية قائلا إن الحركة كدست الأموال الطائلة وأنها لن تجازف بهذه المكاسب.

وناقش ناشد عبد النور طالب الماجستير في قسم دراسات الشرق الأوسط في جامعة حيفا والمهتم بموضوع الإسلام السياسي أنه بغض النظر عن موقف الحركة من القضية الفلسطينية فإن للحركة خطاب استفزازي أحيانا ومزدوج ومتناقض، فمن جهة يتعاطى مع الدولة في بعض الأحيان ومن جهة لا يعترف بها. ورغم ذلك استبعد عبد النور احتمال لجوء الحركة للعنف معتبرا أنه من الممكن أن تحدث أعمال عنف فردية، ولكنه يستبعد أن يكون هذا ممنهجا أو بقرار من الحركة. والمثير أن الناشطة حجار هي التي أعلنت قلقها من إمكانية كتلك قائلة: «ان الحركة كانت إطارا يستوعب أعدادا من الشباب، وفي الكثير من الأحيان هي التي منعتهم من القيام بأعمال عنف». كما وعزت حجار ارتفاع لابسات النقاب في إسرائيل إلى تزايد الجماعات السلفية والتي تدعم الدولة الإسلامية، وهي جماعات كما قالت تنتقد الحركة الإسلامية الجناح الشمالي، بل وتتهمها بأنها غير إسلامية: «هذه جماعات غير منظمة في أحزاب وتعاوي أيضا الإخوان المسلمين في عدة مواضيع منها موضوع المرأة والعلاقة مع غير المسلمين. هم أيضا يدعون إلى استعمال العنف لحل المشاكل ويرون في البغدادي قائدهم. هؤلاء يزدادون بسرعة بسبب الأحداث في المنطقة»^{٢٠}.

أحد أهم الخطوات التي قام بها أعضاء الحركة بعد إخراجها عن القانون، تحركات للضغط على الحكومة الإسرائيلية لإلغاء القرار، تمثل هذا بالقيام بحملة حقوقية وإعلامية عالمية في مؤسسات تتركز في بريطانيا وتركيا وبلجيكا وجنوب إفريقيا إلى جانب فعاليات في عدة عواصم عالمية لرفض التضييق الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني بشكل عام ومنها التضييق على الحركة المحظورة .

ويؤكد النائب غنايم أن الجناح الجنوبي يتعرض أيضا للعديد من المضايقات والمصادرات والتفتيش. وهذا لا ينطبق فقط على الحركة الإسلامية بل على جميع أعضاء الكنيسة العرب والحركات الفاعلة على الساحة العربية الداخلية في الدولة، والذين يشعرون بتنامي العداء والعنصرية تجاههم، ويرون بأن الدولة تستهدفهم كمثلين للمواطنين الفلسطينيين في الداخل.

فشلت خلال العشرين عاما منذ انقسام الحركة جميع محاولات التوحيد، ولربما لو كانت الحركة قد توحدت لكان من الأصعب على بنيامين ننتياهو اتخاذ قرار حظرها. من ناحية ثانية، الانقسام والإبقاء على الجناح الجنوبي فاعلا شك متنفسا للمؤيدين والمتعاطفين مع المشروع الإسلامي في إسرائيل.

ومن بين ما يدل عليه قيام القائمة المشتركة في ٢٠١٥- والتي تمثلت في اتحاد جميع الأحزاب الفلسطينية الأساسية، ما عدا الحركة الشمالية، وكذلك ما تبقى من حركة أبناء البلد الماركسية، لأول مرة منذ قيام إسرائيل في قائمة واحدة رغم الخلافات الجوهرية والشخصية- قلق القيادات الفلسطينية في الداخل من أن الأمور تتجه نحو تصعيد الدولة ليس ضد حركة واحدة بل بصورة عامه ضد الفلسطينيين في إسرائيل ما لم يقبلوا الاعتراف بيهودية الدولة، وهذا يفوق خوفهم الشخصي من فقدان مقاعدهم في الكنيسة بعد رفع نسبة الحسم.

وإزاء هذه المخاطر، يقول الشيخ درويش: لا داعي لرفع شعار الإسلام هو الحل، والجناح الجنوبي لا يستعمل هذا الشعار في الكنيسة. ويؤكد درويش على أن «شعارنا هو الوحدة»^{٢١} هذه الوحدة بين جميع الأحزاب العربية، كما أكد النائب غنايم، هي استراتيجية وليست أنية وتكتيكية بالنسبة للجناح الجنوبي، وهي «الجواب في وجه التحديات الكبرى التي تواجه الأقلية الفلسطينية في إسرائيل اليوم».

- ٩ تمت معظم المقابلات التي أجرتها الكاتبة مع النائب مسعود غنايم، عفو اغبارية، الناشطة في الحركة الاسلامية عائشة حجار في الفترة بين أيار وأب ٢٠١٥، بعدها أجرت الكاتبة عدة مقابلات ومقابلات أخرى مع المحامي ربيع جهشان وناشد عبد النور في العام ٢٠١٦. وفي كانون الثاني ٢٠١٧ أجريت مقابلة مع الشيخ كمال خطيب ومتابعة مع النائب غنايم.
- ١٠ مقابلة مع الشيخ نمر درويش، القرية نت، في ٥ نيسان، ٢٠٠٨
http://www.kufur-kassem.com/news-19,N-38153.html
(شوهده في أيلول ٢٠١٧)
- ١١ رائف زريق، «قراءة في الراهن الإسرائيلي»، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٠٦، (ربيع ٢٠١٦)، ١١-٢١
http://www.palestine-studies.org/sites/default/files/mdf-articles/011-021.pdf
(شوهده في أيلول ٢٠١٧)
- ١٢ Nov 21, 2016 «سنة على حظر الحركة الإسلامية... الشيخ كمال خطيب: "سنجد ألف وسيلة لخدمة المشروع الإسلامي»
انظر http://almasar.co.il/art.php?ID=82834 (شوهده في أيلول ٢٠١٧)
- ١٣ «اعتقال نائب رئيس الحركة الإسلامية كمال خطيب من منزله»، الموقع الإخباري عرب ٤٨، ٨/٨/٢٠١٦
https://www.arab48.com/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D9%80%D9%80%D9%80%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%B9%D8%A7%D8%AC%D9%84%D8%A9/2016/08/08/%D9%83%D9%81%D8%B1-%D9%83%D9%86%D8%A7-%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84-%D9%86%D8%A7%D8%A6%D8%A8-%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%83%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%AE%D8%B7%D9%8A%D8%A8-%D9%85%D9%86-%D9%85%D9%86%D8%B2%D9%84%D9%87 (شوهده في أيلول ٢٠١٧)
- ١٤ انظر القدس برس، ١١/١٦/٢٠١٦
انظر حول التسميات والانشقاق:
- ١٥ Suheir Abu Oksa Daoud, "Islamism, Nationalism and Modernization: The Case of the Islamist Movement in Israel." Politics, Religion & Ideology 17 (1) (April 2016), 18-32
الجناح الجنوبي ممثل داخل القائمة المشتركة التي تضم جميع الاحزاب العربية الفاعلة وعدد أعضاء نواب الحركة ثلاثة من أصل ثلاثة عشر نائباً عربياً (من مجمل ١٢٠ نائباً في الكنيست الإسرائيلي) منذ الانتخابات البرلمانية الأخيرة التي شهدتها إسرائيل عام ٢٠١٥.
- ١٦ http://almasar.co.il/art.php?ID=84763 انظر «عوض عبد الفتاح بعد استقالته من رئاسة التجمع: سأبقى جندياً في الحركة الوطنية وفي خدمة شعبي!» المسار شباط ١، ٢٠١٧.
- ١٧ يصل عدد الفلسطينيين اليوم الى حوالي واحد وعشرين بالمائة من سكان إسرائيل البالغ عددهم ثمانية ملايين و٦١٥ الفا في تشرين الثاني ٢٠١٦. في حين يتركز الحديث عن يهودية الدولة وأهمية الرباط التاريخي والديني والقومي، فإن كلمة ديمقراطية لا تذكر في هذه الوثيقة التي تكتسب أهمية خاصة في غياب دستور في إسرائيل تفادياً للصدام بين العلمانيين والمتدينين ولنع إقرار حقوق الفلسطينيين الذين حملوا الجنسية الإسرائيلية.
- ١٨ ٢٠١٥ مقابلة الكاتبة مع النائب السابق عفو اغبارية.
- ١٩ مقابلة الكاتبة مع النائب غنايم ٢١ تشرين الثاني ٢٠١٧.
- ٢٠ Ghanem As' ad, Palestinian Arab Minority in Israel, 1948-2000 (Albany: State University of New York Press, 2001), 125-126.
- ٢١ حول المرأة في الحركة الاسلامية انظر: Suheir Abu Oksa Daoud, "Women in the Islamic Movement in Israel." Gender and Islamism-Special Issue, Frontiers: A Journal for Women Studies 37 (3) (Fall 2016): pp.21-46.
- ٢٢ لتحليل الضرر والمنفعة من اخراج الحركة الإسلامية عن القانون، انظروا داني روبنشتاين ١٨-١١-٢٠١٥، صحيفة هارتس.
- ٢٣ حوار بسام جابر مع الشيخ درويش ابن كفر قاسم، صحيفة بانوراما. ٢٩ كانون الثاني ٢٠١٥
- ٢٤ الشيخ كمال الخطيب: "الزج باسم الحركة الإسلامية في بيان الشرطة الإسرائيلية عن اكتشاف خلية عسكرية استمرار لملاحة المشروع الإسلامي"، موقع ديلي ٤٨، ٢٨ كانون الأول ٢٠١٦
http://daily48.com/ar/news/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%8A%D8%AE-%D9%83%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B7%D9%8A%D8%A8-%E2%80%99%E2%80%99-%D8%A7%D9%84%D8%B2%D8%AC-%D8%A8%D8%A7%D8%B3%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%83%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D9%81-%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%A9 (شوهده في أيلول ٢٠١٧)
- ٢٥ مقابلة الكاتبة مع خطيب، ١٦ كانون الثاني ٢٠١٧.
- ٢٦ ١٧ أيار ٢٠١٦. مقابلة أجرتها الكاتبة.
- ٢٧ مقابلة الكاتبة مع عائشة حجار في ١٧ أيار ٢٠١٦
- ٢٨ حوار بسام جابر مع الشيخ درويش